جامـــعة واســـط
مجلـــــــة كليـــــــة التربيـــــة

العـدد الثالث والأربعون
الجزء الأول/ أيار/ ٢٠٢١

# أصول الصرف العربي في كتاب سيبويه
## نظرات منهجية في ضوء علم اللغة الحديث

**أ.م.د. أحمد صفاء عبد العزيز**
**جامعة الأنبار / كلية التربية ـ القائم**

**ملخص البحث**

لمّا كان الصرف العربي لصيق النحو العربي في نموّه الأول لم تكن هناك معايير فاصلة بينهما لكن بمرور الوقت بدأ النحاة يفصلون المادتين عن بعضهما البعض، وذلك هدف بحثنا هذا للكشف عن أصول الصرف العربي مفصولة عن أصول النحو، وكان ميدان بحثنا كتاب سيبويه، أهم كتاب نحوي وفي الوقت نفسه فقد كان كتاب سيبويه مجمع الفكر اللغوي العربي المتمثّل بالمدرسة البصرية، وقد حاولنا أن نقارنَ بين القدماء والمحدثين ممهدين في بحثنا لنبذة عن الأصول ثم أتبعناه بمطالب ثلاثة تمثّل الأصول الثلاثة للنحو العربي (السماع، القياس، استصحاب الحال)، وانتهى البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات.

**الكلمات المفتاحية:** (أصول الصرف، سيبويه، سيبويه والمحدثون).

## The Principle of Morphology in Seboye Book, Theories of Methodology in the modern linguistics

**DR. Ahmed safaa abdulazee**
**University of anbar Faculty of Education/ Al-Qaim**
**- ahmad.saffa@uoanbar.edu.iq**

**ABSTRACT**

The Principle of Morphology in Seboye Book, Theories of Methodology in the modern linguistics.

In this research the main focus is on the principle of Morphology away from the principle of grammar in one of the best morphology books for Seboye, As this is representing the main Arabic concept.

Also, here we tried to compare between the ancients and modernists in this research. there are three requirements, first part is “Listening”, second is” Measuring and analyzing”, third and the final is” Mention the principle / origin”.

All the results that we got from here in addition to the main resources can be found at the end of this research

**المقدمة**

لما كان علم الصرف قرين علم النحو في بدايات النشأة والتكوين المنهجي لعلوم العربية؛ فقد اختلطت دراستهما –كما اختلطت اصولهما– حتى لا تكاد تجد كتابا مستقلا في أصول الصرف العربي؛ اكتفاء بالنحو. ولربما في هذا الفعل شيء من صواب النظر في وقت ما. غير أنّه لم يعد مقبولا كل القبول في زمن تطوّر العلوم عامة والعلوم اللغوية خاصة.

ولما كان النظر في الكلمات مفردة قبل تركيبها في الجمل يختلف عن النظر إليها داخل الجملة وهي تشكّل النص النحوي، كان لزاماً أن تكون أوجه الدراسة مختلفة، فقد تتقارب في جوانب وتتباعد في جوانب أخرى، –وما أكثرها– لذا جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على أصول وقواعد وقوانين تحكم علم الصرف في الكتاب الموسوعي الأول في نحونا الذي شمل أصول وفروع علم العربية بما حواه من مادة مهمة وضخمة ألا وهو (كتاب سيبويه) لتقارب بها والمنهج العلمي المعاصر في علم اللغة الحديث، لتوضّح الشبه والاختلاف، وإلى أي مدى يتقاربان أو يبتعدان. وكذلك لمحاولة النظر – بتجرد – إلى أصول الصرف العربي التي يمكن لها – بتضافر الجهود– ان تأخذ مناح جديدة خلّاقة في الدرس اللغوي العربي.

وقد جاء البحث على ثلاثة مطالب يسبقها تمهيد تكلمّنا فيه عن معنى الأصول، وبيّناها بشيء من الإيجاز، فكان المبحث الأول بعنوان: (السماع)، وهو الأصل الأول للصرف العربي، تتطرق فيه إلى شروطه، وإجراءاته النظرية، والعملية، وأمّا المبحث الثاني: فكان (القياس والتعليل) (سبب جمعنا القياس والتعليل معا بسبب وجود الرابط بين الأمرين في كتاب سيبويه فبعضهما يكمل الآخر) وهو الأصل الثاني، الذي بموجبه توصّل العلماء إلى المستوى الصوابي الصحيح والمقبول إذ لم يرد فيه سماع عن العرب مبينا إياه وفق ما جاء عند سيبويه. وأمّا (التعليل) فقد أوضحت فيه منهج سيبويه في بناء العلة، وتفسير ظواهر العلة في باب الكلمات، وأمّا المبحث الثالث والأخير: فهو (استصحاب الحال) الذي لم يذكره سيبويه نصاً باسمه إلا أنّه يفهم من كلامه وحديثه، وقد ذكرنا أهميته، ودواعيه في الدرس اللغوي، عارضين هذه المباحث كلها على علم اللغة الحديث – كل في بابه– لتيسير النظر والمقارنة.

متبعين البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصّل إليه البحث من نتائج وبعض التوصيات التي يرومها البحث، وقد استعنت في عملي بالمصادر – قديمة وحديثة– التي لها ارتباط وعلاقة ببحثي.
هذا وأسأل الله العظيم التوفيق والسداد فمنه العون والسداد.

**التمهيد**

**الأصل / لغة واصطلاحاً**

**لغة: أصل:** والأصل واحد الأصول (ابن منظور، لسان العرب، د.ت، (أصل)).

والأصل هو أسفل كل شيء، منه قوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ)) (ابراهيم،٢٤).

قال الفيومي: "وَاسْتَأْصَلَ الشَّيْءَ ثَبَتَ أَصْلُهُ وَقَوِيَ ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ مَا يَسْتَنِدُ وُجُودُ ذَلِكَ الشَّيْءِ إلَيْهِ فَالْأَبُ أَصْلٌ لِلْوَلَدِ، وَالنَّهْرُ أَصْلٌ لِلْجَدْوَلِ، وَالْجَمْعُ: أُصُولٌ... وَالْأَصِيلُ الْعَشِيُّ وَهُوَ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إلَى الْغُرُوبِ وَالْجَمْعُ أُصُلٍ بِضَمَّتَيْنِ وَآصَالٌ"، (الفيومي، المصباح المنير، د.ت، (أ ص ل)،١٦/١).

**وأمّا اصطلاحاً:** فلم يضع السابقون تعريفاً لأصول الصرف اكتفاء بأصول النحو، فقالوا أصول النحو هي: " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الاجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"(السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ٢٠٠٦م، ٢١).

وقصدوا بذلك الصرف معه أيضاً، غير أنّنا يمكن أن نضع له تعريفا مجتهدين وفق عصرنا الحاضر وبأسلوبه فنقول: "هي الأسس التي يتم بموجبها إثبات بنية الكلمة العربية – صوتا وصرفا ودلالة – بما يوافق سنن العرب في ألفاظها " فإنّنا نلحظ في هذا التعريف انحيازه للجانب اللفظي وحده وشموليته لمختلف مستويات الدراسة اللفظية من حيث الصوت الذي هو أصغر جزء في تشكيل الكلمة (الفونيم)phoneme، وكذلك يشمل اجتماع الأصوات اللغوية لتشكيل الكلمة (المورفيم) morpheme ثم معنى هذه الكلمة وما تؤدي إليه (السيمياتك) semiotic.

**أصول الصرف في كتاب سيبويه**

تنقسم أصول الصرف في كتاب سيبويه على ثلاثة أقسام، وهي:

**الأول: السماع.**

**الثاني: القياس والتعليل.**

**الثالث: استصحاب الحال.**

وهي الأصول التي اعتمدها سيبويه في كتابه بعضها مذكور وبعضها يفهم من كلامه.

**أصول الصرف في نظر المحدثين:**

لقد تكلّم المحدثون عن هذه الأصول في دراساتهم المختلفة، وقد تشعبت هذه الدراسات وتفرّقت في أكثر من كتاب كلّ يتكلم على حسب منهجه وطريقته العلمية في التأليف، ولعل هذه الأصول والقواعد

الكلية التي نروم البحث فيها هي قواعد عامة صالحة للغات الإنسانية كلها، فسوسير مثلاً يتكلّم عن القياس في كتابه (علم اللغة العام)، وعن السماع أيضا، وغيرها من موضوعات هذا العلم (ينظر: سوسير، علم اللغة العام، ١٩٨٥م، ١٨٤)، كذلك تكلم غيره عن هذه القضايا ممّن ألّف في اللغات.

**(المبحث الأول: السماع)**

وهو أصل الأصول الذي يرجع إليه في الشاهد اللغوي، فهو الخطوة الأولى لوضع القواعد الصرفية قياسا عليه، ولمّا كان كتاب سيبويه أول كتاب نحوي صرفي يصل إلينا بهذه الدقة وذلك العلم فإنّ منهج السماع الصرفي فيه يمثل تعبيراً صادقاً عن هذا الأصل الركين، يقول ابن جني: " أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس"(ابن جني، الخصائص، د.ت، ٢٧/١)، فالسماع من أدلة النحو، وسمّاه ابن الانباري بالنقل (ابن الأنباري، الأصول في النحو، د.ت، ٣٩/١)، وقد يُعبّر عنه بتعبير آخر وهو (الاستقراء) (ابن عصفور، المقرب، ١٩٨٦، ٦٦٧).

فالسماع أو النقل أو الاستقراء تؤدّي معنى واحداً هو أخذ اللغة وسماعها من متكلميها مشافهة، وفق الضوابط العلمية.

يقول الدكتور تمام حسان: "إنّ تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جديدة لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة يقوم على جمع المادة، وروايتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم"(حسان، اللغة بين المعيارية والصفية، ٢٠٠١، ٢٢-٢٣) ؛ لذلك فإنّ منهج السماع يعد ركيزة أساسية في المنهج الوصفي المعاصر إذ " لم تنشأ الدراسات اللغوية العربية في ظل فكرة التتبع التأريخي للغة، ولم تهتم بهذا الجانب أصلا، ولهذا لا استبعد تأثّر المنهج الوصفي الغربي في البحث اللغوي بالمنهج الوصفي عند العرب"(نوزاد،١٩٩٨ المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٣٥)، وسنعرض لمنهج سيبويه في السماع من خلال النقاط الآتية:

**أولاً: سماع اللغة:**

لم يتخذ سيبويه منهجاً واحداً أو طريقا واحدة لسماعه عن العرب فكان سماعه من طريقتين:

الأول: السماع المباشر عن العرب.

والآخر: السماع عن طريق شيوخه الذين سمعوا من الأعراب ورحلوا إليهم.

وقد كثرت في كتاب سيبويه وهو ينقل عن العرب مباشرة، قال في باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث: " تقول هذا حُذامِ ورأيتُ حُذامِ قبل، ومَرَرتُ بحذامِ قبل، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨، ٣/ ٢٧٩)، وقال في موضع آخر: "واعلم انّ فعال جائزة في كل ما كان

على بناء فَعِل أو فَعُل أو فَعَل، ولا يجوز من أفْعَلتُ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربع، إلا أنّ تسمَعَ شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه"(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨،٣/٢٨٠)، وما جاء عند سيبويه مصدقاً فيه بالسماع بنفسه ومستشهدا عليه من كلام العرب قوله في باب (الساكن الذي تحركه في الوقف) قال: "وذلك قولك: ضَرَبَتُهُ، اضْرِبْهْ و قَدْهْ، ومِنْهْ، وعَنْهْ، سمعت ذلك عند العرب ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها، قال الشاعر، وهو زياد الأعجم:

**عجِبتُ والدهرُ كثيرُ عَجَبُهْ  من عَنَزِيٍّ سَبّني لم أضرِبُهْ**

وقال أبو النجم: فَقَرّبَنْ هذا وهذا أزْحِلُهْ

وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضَرَبَتِه، وأَخَذَتِهْ"(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨،٤/١٧٩).

وأمّا نقله عن شيوخه فإنّه يذكر أسماء من ينقل عنهم من الشيوخ جاء في باب ما ينصرف وما لا ينصرف قول سيبويه: "وقد جعل بعض الشعراء ثمَانيَ بمنزلة حَذارِ، حدثني أبو الخطاب أنّه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منوّن، قال:

**يَحدُو ثَمانِيَ مُولَعاً بلَقاحِها  حتى همَمْنَ بَزِيغَةَ الأَرْتاجِ** " (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨ ،٣/ ٢٣١)

نلاحظ ذكره لاسم شيخه أبي الخطاب. (هو أبو الخطاب الأخفش الكبير، واسمه عبد الحميد بن عبد الحميد، وكان ديّناً ورعاً ثقة، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت، توفّي سنة ١٧٧هـ. (ينظر ترجمته: أبو الطيب، مراتب النحويين،١٩٧٤، ٣٣).

وجاء في باب (تحقير بنات الحرفين) قوله: " ومن ذلك أيضا (سل)؛ لأنّه من سألت فإن حقّرته، قلت: سُؤَيْلٌ، ومَن لم يَهمز قال: سُوَيْلٌ، لأنّ من يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خَاف يخَاف، أخبرني يونس أنّ الذي لا يهمز يقول: سِلْتُه فأنا أسَالُ وهو مَسُوْلٌ إذا أراد المفعول".(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨، ٣/٤٥٠)، وهنا أيضا يذكر ممّن ينقل عنهم من العرب، وهو شيخه يونس بن حبيب (ت:١٨٢هـ)، وقد يذكر الذين ينقل عنهم لأجل التثبيت بالوصف جاء في باب تحقير كل حرف كان فيه قال: " أخبرني من أثق به أنّهم يقولون: ضربته حتى اتْكَأتُهُ؛ أي حتى أَضْجَعْتُهُ على جُنبِهِ الأيسر " (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨، ٣/٤٦٥)، وقد ذكر بعض الأمثلة فيما تقدّم، وهو يؤكّد مبدأ الثقة والأمانة فيما ينقل. (لمزيد من الامثلة ينظر :سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨،١/١/١،١/٣٤٥،١/٣٧٩/٣٠٤، ٣/٢٩٤، ٤/١٧٣) .

فالأمانة العلمية، والتثبّت من الراوي هو أهم مبدأ اعتمده سيبويه في سماعه من المتكلمين باللغة، وكذلك فإنّ سيبويه حصر الاستشهاد باللغة جغرافياً في مناطق محددة لم تتأثّر بالمحيط الخارجي الذي يؤثّر على سلامة اللغة الفصيحة التي كانت سائدة عند الناس في ذلك الوقت، فقد

أكثر سيبويه الاستشهاد من قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين، ولم يأخذ عن غير من ذكر من قبائل العرب، ولا عن حضري أو مخالط الحضر كلخم وجذام وتغلب ونمر وبكر وعبد القيس وأزد عمان، وأهل اليمن وبني حنفية وسكان اليمامة وسكان الطائف، ولا من ثقيف وحاضرة الحجاز لمخالطتهم الأمم وقت الاخذ عنهم، وكانت صنائع المأخوذ عنهم اللصوصية والرعي والصيد، وهم أقوى نفوسا لهم أنفة تمنعهم من الخضوع لغيرهم. (ينظر: الشاوي، ارتقاء السيادة في أصول النحو، ١٩٩٠،٤٨).

ممّا تقدّم يتبين لنا أنّ سيبويه اتخذ لنفسه منهجاً يعد منهجاً غاية في السلامة في وقتنا الحاضر، فنجد أنّه اعتمد الوصفية، وذلك بأخذه عن عربي واحد أو عربيين اثنين. (ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨، ٣٠٠/٣، ٤١٣/٢، ٤٢٠/٢). وهو الذي يعرف في المنهج الوصفي الحديث بـ (الراوي أو مساعد الباحث) كونه الممثل الحقيقي للغة التي يراد جمعها وتقعيدها. (ينظر: يونس، كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث، ٢٠١٨،٣٣)

ومن مزايا سماع سيبويه أنّه يذكر فضلا عمّا كثر في الاستعمال وشاع في اللغة أنّه يذكر الشاذ الذي لا يقاس عليه، وهذا باب من أبواب الدقة والأمانة والتحري، جاء في باب المقصور والممدود، قوله: " وقالوا غَرِيَ يَغْرَى غَرًى وهو غَرٍ، والغَراءُ شاذ ممدود كما قالوا: الظَّماء. وقالوا: رَضِيَ يَرضَى وهو راضٍ وهو الرِّضَا... وأمّا الغَراءُ فشاذ "(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م، ٥٣٨/٣)، وجاء في باب الهمز: "أقبية واحدها قباء، وأرشية واحدها رشاء، وقالوا: ندىً واندية، فهذا شاذ" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٥٤١/٣)، وغيرها الكثير من المواطن التي يذكر فيها الكلام الشاذ جنبا إلى جنب المطرد الشائع مع التنبيه عليه وترك القياس عليه.(ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م، ١٥/١، ١١٤/٢، ٣٣٩/٣، ٤٠/٤،.... وغرها الكثير من المواضع). والسماع بعد ذلك لا يردّه شيء عند سيبويه لا برأي نحوي أو علة ما، ما لم يكن له نظير من كلام العرب (ينظر: حتحات، الاستدلال النحو في كتاب سيبويه، وأثره في تأريخ النحو، ١٩٩٣م، ٣٦٨)، قال سيبويه: "وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا، واضربنان زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظر في كلامها. ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م، ٥٢٧/٣).

وأمّا وقت السماع أو الزمن الذي يتوقف فيه السماع، لانقضاء عصر الفصاحة، فالنحاة فيه على اختلاف واضح، فمنهم من اتّسع فيه ليدخل فيه زمن المولدين، ومنهم من اقتصر على زمن ابن هرمة (ت:١٥٠هـ) جاء عن الأصمعي قوله: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج"(السيوطي، الاقتراح، ٢٠٠٦م، ٥٨)، وسيبويه مات بعد ابن هرمة وقد ألزم سيبويه نفسه بمرحلة الاحتجاج المتفق

عليها بين البصريين فقد استشهد بشعر لشعراء جاهليين وأمويين ضمن عصر الاحتجاج اللغوي ممّن عاشوا وماتوا في عصور الاحتجاج. (ينظر: العمري، مبادئ تأصيل السماع عند سيبويه، ٢٠١٧م، ١١٧).

فهذه هي منهجية سيبويه للاحتجاج بالسماع، وطريقة أخذه للمسموع، فهو يهدف منها إلى الآتي:

أولاً: ضبط المفردات اللغوية ضبطاً صائباً من خلال تدوين المسموع وتسجيله بأدق صورة وعبارة.

ثانياً: المحافظة على لغة قياسية فصيحة في زمان بعينه ومكان بعينه –تبعاً لساكنيه– مع تسجيل ما خالفها والتنبيه عليه.

ثالثاً: جمع ما خالف الأصول (ينظر: حتحات، الاستدلال النحو في كتاب سيبويه، وأثره في تأريخ النحو، ١٩٩٣م، ٣٦٨)؛ لأنّ ما وافق الأصول كان على القياس، وهو ما يشير بذلك إلى ما قاله الخليل بن أحمد في باب الإضافة: "قال الخليل: كل شيء من ذلك عند لغة العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م، ٤٦٢/٣)، مع محاولة تأويله تأويلاً مناسبا يسيراً ليتفق والقياس. وسيأتي في البحث تفصيله إن شاء الله.

من كل هذا يتبين لنا أنّ أصل السماع هو إجراء عملي يتبعه المنهج الوصفي في تقعيد اللغة؛ وذلك ضمن المحاور الآتية:

أولاً: السماع المباشر والتسجيل، أو السماع غير المباشر ممّن له الثقة فيما ينقل، وقد التزم به سيبويه أيّما التزام.

ثانياً: إنّ اللغة المنطوقة التي حرص سيبويه على الاستعانة بها وملاحظتها بدقة لهي دليل قاطع على سلامة المنهج المتبع. (ينظر: يونس، كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث، ٢٠١٨م، ٣٦)، لا عمّا يُتهم به الأولون من أنّهم اعتمدوا على اللغة المكتوبة دون اللغة المسموعة (ينظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٢٠٠١م، ٣١–٣٢) فلا يوجد في كتاب سيبويه في نقله اللغة (أنّه قرأ شيئاً) بل الثابت أنّه سمع، وأخبر، وحُدّث من الثقات في أكثر من ثلاثين موضعاً من الكتاب كما رأينا آنفا؛ فإنْ كانوا يقصدون القرآن الكريم. فهو قليل قياساً بكلام العرب نثرهم وشعرهم الذي استشهد به، ولو فرضنا –جدلاً– هم اعتمدوا على القرآن الكريم. وهو مكتوب فلا حرج عليهم اطلاقاً؛ ذلك أنّ القرآن الكريم مروي بالمشافهة والتواتر والتوقيف، فهو ((صوتاً) (الأداء) و(صورة) (الكتابة)).

فهو قليل قياساً بكلام العرب نثرهم وشعرهم الذي استشهد به، ولو فرضنا جدلاً أنّهم اعتمدوا على القرآن الكريم – وهو مكتوب– فلا حرج عليهم إطلاقاً ذلك أنَّ القرآن الكريم مرويٌّ بالمشافهة والتواتر

والتوقيف فقد تمَّ تأديته صوتاً (أداءً) وقراءة – صورةً – (كتابة)، وبذلك تبطل هذه الحجة من الأساس، بل وإنّ من مظاهر عنايته باللغة المنطوقة، وصْفُهُ الأصوات اللغوية، واختلاس الحركة، جاء في (باب الإشباع في الجر والرفع) قال: " فأمّا الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو وياء وهذا تحكمه لكَ المشافهة" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م، ٢٠٢/٤).

لذا فإنّ سيبويه أولى للغة المنطوقة أهمية كما تقدّم ليؤكد منهجه الوصفي الذي سار على هديه من خلال ملاحظة الظواهر اللغوية الجارية على لسان المتكلمين على اختلاف لهجاتهم (ينظر: يونس، كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث، ٢٠١٨م، ٣٦)، بل ما يؤكّد منهجه الوصفي السماعي في ملاحظة المفردات العربية المبدأ الذي فطن اليه وهو عدم الاقتصار على الإصغاء وحده بل على التحديق وملاحظة وجه تعابير وجه المتكلم. (ينظر: يونس، كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث، ٢٠١٨م، ٤٦).

ثالثاً: تحديده لزمن السماع ومكانه في منهجه، لا يعني القصور في استقراء العينات اللغوية(ينظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ١٩٨٤م، ٣٥) ؛ ذلك أنّ الغاية من عمل سيبويه ومن قبل شيوخه هو الحفاظ على المستوى الصوابي الذي يمكّنهم من حفظ لغة القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة، في ذلك الوقت وهو ما اصطلح عليه (اللغة الفصحى) أو (الكلام الفصيح)، وهذا المبدأ يؤكّده علم اللغة الحديث فقد أكد دي سوسير على أنّ الدراسة الوصفية للغة يجب أنْ تقتصر علة زمن بعينه وهو ما يصطلح عليه بـ (الدراسة التزامنية – CONCURRENT STUDY) واستبعد الدراسة التعاقبية وذلك بسبب ثبات خصائص اللغة واستقرارها مع اختلاف المكان وبيئات المتكلمين (ينظر: سوسير، علم اللغة العام، ١٩٨٥م، ١٠٥–١٠٦).

على أنّنا لا ننكر ذكر سيبويه لبعض اللهجات التي يسمعها (ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م، ٣٥٨/١، و٥٥/٢، و٥٣٣/٣، و١٧٧/٤...)، وذلك لورودها في كتاب الله تعالى أو لقربها من اللغة القياسية، ولكنّه يشير ويقارن؛ ليتسم عمله بالشمول والإحاطة.

ومع هذا التقارب الكبير بين منهج سيبويه في السماع والمنهج الوصفي الحديث تبقى للغتنا العربية خصائصها المميزة التي تتماز بها عن غيرها، وإن كان هناك من اختلاف في بعض إجراءات المنهج بين القديم والحديث إنّما هو يعود إلى اختلاف اللغات أنفسها ولكل لغة ظروفها وطبائعها.

**(المبحث الثاني: القياس والتعليل)**

**القياس/ لغة:** "قاسَ الشيءَ يَقِيسُهُ قِيساً وقِياساً، واقْتَاسَهُ وقيَّسَهُ إذا قَدَّرَهُ على حَالِهِ... والمِقْيَاسُ المِقْدَارُ... والمِقْيَاسُ ما قِيْسَ بِهِ... ويُقَالُ: قَايَسْتُ بَينَ شَيئَينِ إذا قَارَنت بَينَهُمَا"(ابن منظور، لسان العرب، د.ت، (قيس)) أو " وَهُوَ يَقْتَاسُ بأبِيهِ اقْتِيَاساً؛ أي يَسْلُكُ سَبِيْلَهُ ويَقتَدِي بِهِ" (الرازي، مختار الصحاح، ١٩٩٩م، ٥٦٠).

**وأمّا اصطلاحاً في باب النحو:** فـ "هو حمَلُ غيرِ المنقولِ على المنقُولِ إذا كانَ في معناه" (السيوطي، ٢٠٠٦م، ٧٩)، وعرّفه من المحدثين العرب الدكتور عباس حسن بقوله: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك" (حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ١٩٧١م،٢٢).

وعرّفه الدكتور مهدي المخزومي بقوله: " حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سُمِعَ، وحملُ ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات واساليب كانت قد عرفت أو سرقت" (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٩٨٦، ٢٠).

هذه تعريفات العرب قديمهم، وحديثهم للقياس، ورب وجه شبه قريب بين هذه التعريفات وتعريف دي سوسير صاحب المدرسة البنيوية الوصفية بقوله: "والصيغة القياسية هي الصيغة التي صنعت طبقا لنموذج صيغة أخرى أو أكثر حسب قاعدة معينة"(سوسير، علم اللغة العام، ١٩٨٥م،١٨٤)، فهو يعتمد على وجود نموذج والمحاكات النظامية له، وهو المسؤول عن جميع التغييرات الاعتيادية غير الصوتية التي تحدث للجزء الخارجي للكلمات. (ينظر: سوسير، علم اللغة العام ١٩٨٥م،١٨٤)

وبالمقارنة بين المفهومين القديم والحديث للقياس فإنّ النتيجة باتفاقهما هي:

**أولاً:** وجود أصل للقياس عليه.

**ثانياً:** وجود فرع يراد له الإنشاء والتكوين.

**ثالثاً:** وجود علاقةٍ ما.

والملاحظ أن ارتباط القياس بالصرف وصوغ الكلمات وثيق ومهم؛ وذلك للحاجة الماسة إلى الكلمات الجيدة لتوضع في قوالب الجمل المعهودة في ذهن المتكلم ويقع المصوغ القياسي في:

١. مجال الأصوات اللغوية، فقد تتمثّل في باب الإعلال والإبدال وقاعدة تنافر الحروف وغيرها ممّا له علاقة بالتجانس الصوتي.
٢. مجال الصرف (الكلمة المفردة)، فقد دخله القياس بدرجة أقوى من المجال الأول وهو مدار بحثنا، وذلك من قبل الاشتقاق والنسب والتصغير وجموع التكسير وغيرها.

٣. مجال التركيب (النحو): وكما قال الكسائي فيه:

**إنّما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع**

٤. مجال الدلالة: وهو ضعيف من حيث القياس؛ لأنّ اللغة أصغر من المعاني والموجودات تختلف عنها، وهي نظرة عامة اللغويين. (ينظر: ماسير، القياس بين علماء العربية ودي سوسير، ٢٠١٢م، ١٢-١٣).

وقد اتخذ سيبويه من القياس أصلا من أصول استنباط ودراسة اللفظ العربي، وله فيه مناحٍ شتّى تعبّر عن أهمية هذا الباب في دراسة اللغة وحفظها وتطويرها، وسنعرض موجزين ما أمكن لمنهج سيبويه في القياس عامة، والقياس الصرفي خاصة:

**أولاً:** إنّ القياس لا يكون إلا على ما كثُر في كلام العرب، فلا يقاس على القليل ولا على الشاذ، قال: " ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٤٠٢/٢).

ومن أمثلة ذلك قوله: " وأعلم أنّك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإنّ القياس والوجه أنْ تقرأه على حاله؛ لأنّ الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة، وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسّرنا بجعل مكان الهمزة واواً "(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٣٥١/٣)."، وجاء في باب (جمع الرجال والنساء)، قال: " فمن ذلك إذا سمّيت رجلاً بزَيْدٍ أو عَمْروٍ أو بَكْرٍ، كنت بالخيار إن شئتَ قلتَ: زَيْدُون، وإن شِئتَ قُلتَ: أَزْيَادٌ، كما قُلتَ: أَبياتٌ، وإن شِئت قلتَ : الزُّيُود... قال الشاعر وهو رؤبة

... **أنا ابنُ سَعدٍ أَكْرَمَ (بالأوجه الثلاثة، الرفع، والنصب، والجر) السَّعْدِينا)** رؤبة بن العجاج، د.ت، ديوانه،١٩٣).

والجمع هكذا في الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،395/3)، ثمّ تتوالى استشهادات سيبويه اللغوية لهذه القضية من كلام العرب.

ومن أمثلة القياس لديه ما جاء في باب تكسير الواحد للجمع: "وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على (فِعَلَةٍ)، نحو: حُجْرٍ، وأَحْجَارٍ، وحِجَرَةٍ، قال الشاعر:

**كِرامٌ حينَ تَنْكَفِتُ الأَفاعِي إلى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ** (ابن سيده، المخصص، ١٩٩٦، ٢٩٦/٢)

ونظيرُه منَ المضاعَفِ حُبَّ، وأَحْبَابٌ، وحِبَبَةٌ، ونحو: قُلْبٍ، وأَقْلابٍ، وقِلَبَةٍ، وخُرْجٌ وخِرَجَةٌ... وهو كثير " (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م، 577/3-٥٧٦)، و " الفِعَالُ كَثيرٌ في المضاعَف، نحو: جِلالٍ، وقِبَابٍ، وجِبَابٍ"(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٥٨٠/٣).

وجاء في باب الفواصل والقوافي: " وأمّا القوافي فنحو قوله – وهو زهير–:

**وأراكَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْ ضُ القَومِ يَخْلُقُ ثمَّ لا يَفْرْ** (زهير، ديوانه،١٩٨٨، ٥٦)

وإثبات الياءات، والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،١٨٥/٤، وينظر أيضا: ٢٥٨،٢٦٦،٣٩٧،٤٢/٤).

**ثانيا: القياس على القليل:**

قد يقيس سيبويه على ما قلّ في كلام العرب؛ وذلك إذا كان وارداً عنهم سماع كثير، وله وجه من التعليل المقبول، قال: " وسألت الخليل عن قول العرب ما أميلحه، فقال: لم يكن ينبغي ان يكون في القياس؛ لأنّ الفعل لا يحقر... ولكنّهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنّك قلت: مليّحٌ، شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر "(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٤٧٧/٣).

ويريد سيبويه من هذا حفظ لغة العرب إنْ كانت العرب قد قالته، وقد التزم بما التزم به العرب أنفسهم في ألفاظهم، فلم يجز سيبويه غير هذه اللفظة، قال معقبا على ذلك: " وليسَ شيءٌ من الفعلِ ولا شيءَ ممّا سُمّي بهِ الفِعلَ يُحقّرُ إلا هذا وحده، ومَا أشبَهَهُ مِن قولِكَ: ما أَفْعَلَهُ" (سيبويه، الكتاب ١٩٨٨م،٤٧٧/٣).

وهو يعقّب على القياس: " ولو أنّ هذا القياسَ لم تكنِ العربُ الموثوقُ بعَربيتِها تقولُهُ لم يَلتفِت إليهِ" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٢٠/٢).

ويمكن لنا من خلال عمل سيبويه في الكتاب أن نستنتجَ الآتي:

١. القياس هو المستوى الصوابي، قال: "وأمّا يونس فقوله: هذا أمّي كما ترى وهو القياس والصواب" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٤٧٢/٣).
٢. القياس نظير السماع، وهو يساوي بينهما، إذ يقول: "وهو القياسُ وقولُ العرب" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٢١/٢).
٣. القياس هو الدليل في الحكم قال يدعم آراء النحاة بالقياس: "فإن سميت المؤنّث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا هو قول ابن ابي اسحاق وأبي عمر فيما حدثنا يونس: وهو القياس؛ لأنّ المؤنّث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أنْ يسمى المؤنّث بالمؤنّث، كما انّ أصل تسمية المذكّر بالمذكّر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنّه على أخفّ الأبنية " (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٢٤٢/٣)، فإنّ قياس سيبويه هذا يتصف بالواقعية المتصلة اتصالاً مباشراً بكلام العرب ومتابعة الظواهر اللغوية الجارية على السنتهم. (نوزاد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ١٩٩٨م،٧٢).

إنّ منهج القياس الصرفي في كتاب سيبويه يقترب كثيراً ممّا شاع في الوقت الحاضر من مفاهيم علم اللغة الحديث فهو على ما يبدو يمتزج بمبدأ الابتكار اللغوي بصورة عامة، فالقياس ما أنْ ينتهي من عملهِ حتى يظهر التقابل بين الحالة القديمة (HONORM) والحالة الجديدة( HONOR: HONOREM) وكافة التقابل الناتج عن تطور الأصوات. (ينظر: سوسير، علم اللغة العام، ١٩٨٥م،١٨٦)

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ أصحاب الاتجاهات الوصفية الحديثة (SYNCHRONIC) لم يتطرّقوا إلى القياس إلا في مجال الصرف (صيغ الكلمة المعجمة)، وأمّا مجال الأصوات فلم يرد ضمن موضوعاتهم القياسية (ينظر: ماسير، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير٢٠١٢م، ١٤)، وهذا ظاهر بين تعريفاتهم وقد مرّ بنا تعريف دي سوسير آنفاً بقوله: " صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقا لقاعدة ما "(سوسير، علم اللغة العام، ١٩٨٥م،١٨٤).

وما ذهب إليه سيبويه في قضية القياس على التعليل أحياناً هو ما دعت إليه المدرسة الوصفية الغربية الحديثة وعلى هذا الأساس رأى دي سوسير أنّ الصيغ القليلة أو الشاذة قد تحدث أيضا عملية القياس؛ لأن وظيفة القياس تقوم على توحيد الصيغ القياسية بحيث يجعلها تخضع للاطراد في توحيد الصياغة (ينظر: سوسير، علم اللغة العام، ١٩٨٥م،١٨٤)، مع الاحتفاظ بخصائص كل لغة، وكان سيبويه يراعي في قياسه الحفاظ على المستوى الصوابي للغة القرآن الكريم، ولغة العرب الفصحاء الذين أوشكوا على الاندثار بفعل عوامل التغيير المختلفة.

**المبحث الثالث: استصحاب الحال**

استصحاب الحال مصطلح فقهي في الأصل، وأول من اهتدى إليه واستعمله كمصطلح هو أبو البركات الانباري (ت:٥٧٧هـ)، فلم يستعمله قبله أحد فيما نعلم.

واستصحاب الحال لغة: هو المُلَازَمَةُ واستِمرارِ الصُحْبَةِ واسْتِدَامَتِها، يقال: اِسْتَصْحَبَ الشيءَ: لازَمَهُ، ويُقَالُ: اِسْتَصْحَبَ الرجلَ: دَعَاهُ للصُحْبَةِ، وكُلُّ مَا لَزِمَ شِيئاً فَقَد اسْتَصْحَبَهُ. (ينظر: مصطفى، المعجم الوسيط، د.ت،٥٠٧/١، وعمر، معجم اللغة العربية العاصرة، ٢٠٠٨ م، ١٢٦٨/٢)

أمّا اصطلاحاً: فعرّفه ابن الانباري ونقله السيوطي في الاقتراح: " بَقَاءُ حال اللفظِ على ما يستحقه في الأصلِ عند عدمِ دليلِ النقلِ عن الأصلِ، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنياً؛ لأنّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، وإنّ ما يُعرب منها لشَبَهِ الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"(الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ١٩٥٧م،٤٦).

والمقصود به إذا انعدم الدليل من السماع أو القياس في مسألة لغوية ما، فإنّ اللفظ يبقى على حاله وما يستحقه في الأصل،(ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ٢٠٠٦م، ١٥٠)، قال السيوطي: " والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريكه، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد"(السيوطي، الاقتراح في أصول النحو ٢٠٠٦م، ١٣٧)، وتكمن أهمية معرفة أصول الألفاظ واستصحاب حالها رغم كونها أصولاً مهملة لا وجود لها في الاستعمال اللغوي؛ وذلك لأنّ الأصل الذي عدُل عنه ولم يستعمل يُعد البنية التي ينبغي أنْ تأتي عليها التكملة المستعملة لو لم يعرض لها عارض لتغييرها أي شكل بنوي جديد.(ينظر: الأشرم، العدول عن الأصل في أبنية الكلم، ٢٠٠٣م،٦٨)

وقد نظر المحدثون إلى قضية استصحاب الحال نظراً ينطلق من رؤيتهم الفلسفية والنظرية في تناول اللغة فإنّنا نجد –كما أسلفنا– أنّ المدرسة الوصفية ليست معنية اطلاقا بكل فرضية واحتمال ذهني عن اللغة بل يجب أن ينطلق الباحث من اللغة ذاتها ولأجل ذاتها كما يفعل سوسير وأصحاب المنهج الوصفي بعده. (ينظر: سوسير، علم اللغة العام، ١٩٨٨م، ١٨).

إنّ أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية بزعامة جومسكي ترى أنّ للبنية مستوى من مستويات الدراسة:

**الأول: المستوى السطحي (البنية السطحية).**

**والثاني: المستوى العميق (البنية العميقة).**

ويرى أصحاب هذه المدرسة أنّه لا بد من إيجاد مجموعة محددة من المستويات مرتبة من (الأعلى = المنطوق الفعلي) أي (الأسفل = الأصل المفترض)، وتستطيع معه أن تنتج جميع المقولات عن طريق ذكر جميع المتواليات المسموح بها لأعلى مستوى من العناصر، وذكر تكوين كل عنصر عن طريق ذكر عناصر المستوى الثاني، وهكذا دواليك. حتى نذكر أخيراً التكوين الرئيسي لعناصر المستوى الذي يقع قبل المستوى الأدنى"(جومسكي، البنى النحوية ١٩٨٧م،٣٢–٣٣)، والغاية من هذه الطريقة كما يرى جومسكي لتسهيل وصف المتواليات القواعدية للفونيمات. (ينظر: جومسكي، البنى النحوية، ١٩٨٧م،٣٣) ثم يشرح جومسكي فكرة الأصل بقوله: "وكل نظرية علمية لابد أن تعتمد على عدد محدود من الملاحظات، وتحاول تفسير الظواهر هذه، ثم التكهّن بظواهر جديدة عن طريق صيانة قواعد عامة طبقا لتراكيب فرضية... وتعبّر هذه القواعد عن العلاقات البنيوية بين جمل الذخيرة وعدد غير محدود من الجمل التي يولدها نظام القواعد" (جومسكي، البنى النحوية، ١٩٨٧م،٦٩) وهو ما يعرف بالاشتقاق في اللغة العربية وإنّ الأصل مصدر الماضي في (ضَرَبَ) الذي هو (ضَرْبٌ)

ويشتق منه المضارع والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها، وهذا الاصل مستعمل، وقد يكون الأصل غير مستعمل، مثل (قَوَلَ) وهو أصلُ (قال) وهكذا.

وهذه القواعد الاشتقاقية من الأصل المستعمل وغير المستعمل معروفة ومستقرة في ذهن المتكلم: " فقد يتوصل المرء إلى نظام للقواعد عن طريق الفطرة أو الحدس أو الملاحظة الأسلوبية الجزئية، أو الاعتماد على خبرة الماضي"(جومسكي، البنى النحوية، ١٩٨٧م،٧٥)،

هذه النظرة العقلية الذهنية تتفق كثيراً والتحليل اللغوي العربي الذي رأيناه عند سيبويه وشيوخه في قضية الأصل اللغوي للألفاظ والذي يسميه ابن الأنباري (استصحاب الحال)، ومن المحدثين العرب الذين تناول قضية استصحاب الحال كأصل من الأصول المعتبرة في الصرف الدكتور تمام حسّان في كتابه الأصول وهو يعني باستصحاب الحال (أصل الوضع) الذي بناه القدماء ومنهم سيبويه في كتابه – كما سيأتي– وقد قسم أصول الاشتقاق إلى نوعين:

١. أصل المادة: مثل قتل يقتل قتالا ومقتولاً... الخ، فأصل المادة هو اشتراكها بالحروف الثلاثة على الترتيب (ق– ت– لَ).

٢. أصل الصيغة: وهي أنّ صورة كل كلمة ممّا تقدّم في (قَتَلَ وأخواتها) ليست مقصورة على هذه الكلمة فحسب، وإنّما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى (ينظر: حسان، الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،٢٠٠٠م،١١٦) وحين يتقاطع هذان الأصلان (أصل الصيغة) و(أصل المادة) ينتج عنهما أصل مجرد في الذهن، أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول اللغوي أن يكشف عنها مثل كلمة (قال) و (يقول) و (قل) و(قولا) و(أقوال) و(قوّال) و (مقول)...الخ، فيجد أنّ القاف واللام لم تتغير ولكن الذي يتغير هو (عين) الكلمة (الواو) فتارة مديّة في المضارع (يقول) ويراها (ساكنة) في المصدر ويراها متحركة في جمع المصدر وفي صيغ المبالغة عندئذ يقرر أنَّ عين الكلمة هي (الواو) لا (الألف) التي ظهرت في (قال) الفعل الماضي ومن هنا أدركنا أصل الوضع من خلال الأصل الاشتقاقي وأصل الصيغة. (ينظر: حسان، الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ٢٠٠٠م،١١٧).

وكما تنتمي (قال) "التي في النطق الى (قَوَل) التي في الذهن كذلك الحال مع بقية الأفعال والأسماء، ومعنى هذا أنَّ التجريد كفيل بالتفسير والكشف، فأصل الوضع هو: " فكرة مجردة تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي تردُ إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها" (حسان، الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ٢٠٠٠م،١١٦)، والشوارد هي المشتقات، والأوابد هي الجامدة في صيغتها.

ويرى أنّ الاشتقاق والتغيير ما هو إلا عدولٌ عن الأصل المفترض الذهني، وهي الصورة المجردة للكلمة غير المنطوقة التي تتحقق بالأمثلة عند النطق، كما مثلنا في (ق– ت– ل) و (ق – و – ل)، والعدول مطرد وهو قياس يخضع لقواعد الصرف العربي من إعلال أو إبدال أو نقل أو قلبٍ...الخ، وعدول غير مطرد فهو شاذ ولا يقاس عليه. (ينظر: حسان، الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ٢٠٠٠م، ١٣٤–١٣٥).

ويذهب إلى أنّ هذه الأصول إنّما تدرك من خلال السامع والمتكلم من أصحاب السليقة. (ينظر: حسان، الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ٢٠٠٠م،١٣٩)، وهو ما عرضناه قبل هذا عند المدرسة التحويلية آنفة الذكر.

وبعد هذا العرض لآراء القدماء من العرب، وعلماء اللغة المحدثون نورد بعض الأمثلة على هذا الأصل في كتاب سيبويه لنرى كيف عالجها سيبويه وفق منهجه اللغوي.

ومن مراعاة سيبويه لقضية الأصل ذهابه إلى أنّ العرب تأخذ بعين الاعتبار الأصل في مجاري ألفاظها ولها فيها أحكام منها بقاؤها على الأصل وهو المعدم، ومنها الخروج عن الأصل، ومنها التعليل بالأصل.

فما جاء على الأصل: قوله في باب (ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها)، قال: "وقد قال قوم في مَفْعَلَةٍ، فجاءُوا بها على الأصل كما قال: أَجْوَدْتُ، فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك قول بعضهم (إنّ الفُكَاهَةَ لمَقْوَدَةٌ إلى الأَذى)، وهذا ليس بمطرد، كما أنّ أَجْوَدْتُ ليس بمطرد" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٣٥٠/٤).وكان القياس أنْ يقول (مِقْوَدَةٌ)، لكن المتكلم جاء بها على الأصل.

ومنها ما خرج عن أصله الذي وضع له، وقد وضع عنوانا لأحد أبواب كتابه اذ يقول: " هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب" "(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٣٨٧/٤)، قال: "واذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازما، أو غير لازم، فهي مُبْدَلَة مكانها الياء؛ لأنّهم قد قلبوا الواو في المعتل الأقوى ياء، وهي متحركة ؛ لما قبلها من الكسر، وذلك نحو: القِيَام، والثِّيَرَة، والسِّياط... وقالوا: قِنْيَةٌ للكسرةِ وبينَهُما حرف، والأصلُ قِنْوَةٌ [ فكيف اذا لم يكن بينهما شيء]" (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٣٨٨/٤).

فسيبويه يرى أنّ الواو التي هي قبل الحرف الأخير [حرف الإعراب] تقلب ياءاً إذا سبقت بكسرة وذلك للمجانسة الصوتية فهو دليل على الخروج عن الأصل وقد ذكر الأصل الذي هو (قِنْوَة).

وأمّا ما يعلّل به سيبويه بناء على الأصل فهو كثير في كتابه، قال في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف): "فاذا حقّرت، قلت: أُخَيضِر، أُحَيمِر، وأُسَيوِد. فهو على حاله قبلَ أنْ تُحقّرَهُ؛ من قبل أنّ الزيادةَ التي أشبهَ بها الفعلَ مع البناءِ ثابتةٌ "(سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨م،٣/١٩٣). من كل هذا نستنتج أنّ استصحاب الحال من الأصول الكاشفة للحقائق التركيبية للمفردات العربية، وهو إنتاج عقلي ذهني يعتمد الملاحظة والاستقراء، مع الحفاظ على روح اللغة وذاتها لا من خلال الافتراض المجرد الذي لا يدعمه شيء من الحقيقة، وهذا بالضبط ما فعله سيبويه فكانت افتراضاته مبنية على الحقائق من خلال اكتشاف الروابط بين الأشكال المختلفة لمتشابهات الأصول، فالنحو التوليدي التحويلي يقترب كثيراً من المعطيات الفنية في قضية استصحاب الحال، وكذلك المنهج الوصفي يقترب لا من حيث المبدأ في الاستصحاب بل من حيث الإجراء وهو النظر في اللغة من اللغة.

**الخاتمة**

في ختام هذا البحث الذي أوجزنا القول فيه ما استطعنا؛ وذلك لتشعبه واتساعه فعليه مدار النظر اللغوي للغتنا العربية، وما بحثنا إلا نواة لمشروع أكبر في قادم الأيام لدراسة أصول الصرف العربي وفق المنظور الحديث بأدوات معرفية لها من الحاضر عدة ومن الماضي أساساً ومنطلقاً، ويخلص البحث إلى نتائج عدة نجملها بالآتي:

١. مثّل كتاب سيبويه الوجه الحقيقي لما كان سائداً في عصره من آراء ومناهج سواء لشيوخه أو له كما بينا.
٢. رغم اشتراك الصرف مع النحو في الأصول عند القدماء فإنّ دراسة الكلمة مفردة ومحاولة تأصيلها والكشف عنها لتختلف اختلافا كبيراً عن دراسة الجملة وهذا ما وجدناه حاصلاً وواضحاً في باب التعليل، فالعلل الصرفية تختلف عن العلل النحوية وكذا بقية الأصول بدرجات متفاوتة.
٣. تقارب المناهج الحديثة من الوصفية والتحويلية في قضية الأصول الصرفية من منهج سيبويه الذي سبقها بقرون بل قد يتفوق عليها لأنّ لكل لغة أسلوب خاص ومميز بالدراسة.
٤. وجود الحالة الملحّة إلى دراسات معمّقة في هذا السبيل لتكشف الكثير ممّا لا يمكن توضيحه من خلال هذه الوريقات بياناً مستقصياً، ولعل المجامع البحثية أو مراكز الدراسات اللغوية تضطلع بمثله في قادم الأيام، فلم يعد مقبولاً اقتصار دراسة اللغة على اللغوي وحده بل لابد أن يشاركه في ذلك المختصّون في المجالات العلمية الأخرى.

## المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

١. ارتقاء السيادة في أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق – الرمادي، ط/١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
٢. الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٣. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت.
٤. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط/١٥، ٢٠٠٢م.
٥. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لأبي البركات الانباري، تح: سعيد الافغاني، دمشق، ١٩٥٧م.
٦. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط/٢، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا، د.ت.
٨. البنى النحوية، توم جومسكي، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، العراق دار الشؤون الثقافية العامة، ط/١، ١٩٨٧م.
٩. التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي– ليبيا، ط/٣، ٢٠٠٩م.
١٠. الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت
١١. ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.
١٢. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/١، ١٩٨٨م. الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب
١٣. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد اليمني الحميري، تح: د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الارياني – د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان ودار الفكر، دمشق – سوريا، ط/١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
١٤. العدول عن الأصل في أبنية الكلم، د. المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة، مصر، ٢٠٠٣م.
١٥. علم اللسانيات الحديثة، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمّان، ط/١، ٢٠٠٢م.
١٦. علم اللغة العام فرديناند دي سوسير، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد– العراق، ١٩٨٥م.
١٧. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط/٢، ١٩٨٦م.
١٨. في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، د. خليل احمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر، جدة – السعودية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١٩. الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ابو بشر، الملقب بسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٠. لسان العرب لابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
٢١. اللغة بين المعيارية والوصفية، د.تمام حسان، عالم الكتب، ط/٤، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٢٢. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط/٣، ١٩٧١م.
٢٣. مختار الصحاح، لزين الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت– صيدا، ط/٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢٤. مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، ط/٢، ١٩٧٤م.
٢٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، احمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
٢٦. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط/١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٢٧. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، مصر – القاهرة، د.ت.
٢٨. منطق العرب في علوم اللسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح، موفيم للنشر، الجزائر، ٢٠١٣م.
٢٩. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن أحمد، منشورات دار دجلة – الأردن، ط/١، ١٩٩٨ م.

**الرسائل والاطاريح:**

٣٠. الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، رسالة دكتوراه، أمان الدين حتحات، جامعة حلب، كلية الآداب، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٣١. الأصول في كتاب سيبويه " دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب" رسالة ماجستير للطالب عبد الحليم عبد الله / كلية الآداب والعلوم الانسانية/ جامعة حلب / سوريا.

**المجلات والبحوث:**

٣٢. العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه، للباحث د. حامد عبد المحسن كاظم، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان/ ٣-٤، المجلد/٧، ٢٠٠٨م.
٣٣. القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير، مفاهيم وتطبيقات، د. دوكوري ماسير، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد/ الثاني، ماليزيا، ٢٠١٢م.
٣٤. كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث، د. يونس علي يونس، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد/٣٥، العدد/٨، ٢٠١٨م.
٣٥. مبادئ تأصيل السماع في كتاب سيبويه، فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج ابراهيم، بحث في مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، العدد/ الثالث، السنة/ العاشرة، ٢٠١٧م.
٣٦. مظاهر التعليل في كتاب سيبويه، بحث لسناء على حسين، مجلة دواة، المجلد/الخامس، العدد/ الثامن عشر، السنة الخامسة، ٢٠١٨م.